تمهيد
حركة إحياء الكتب
وتحقيقها في العصر الحديث

دور المستشرقين:

عمّت الشرق الإسلامي موجة من الانبهار بأعمال المستشرقين، في ميدان تحقيق كتب التراث في أواخر القرن التاسع عشر، وأوائل القرن العشرين؛ وذلك لما أصاب المسلمين من ضَعف، وركود، وتفكك، وتبعية، على مدى الأربعة القرون الماضية، قطعهم عن ماضيهم التليد، يوم أن كانت لهم الريادة، وبين الحضارات في الذروة والسَّنام، في الوقت الذي بدأت فيه أوروبا تستيقظ من نومها الطويل.

ومع بداية ظهور المطابع، تنبّه المهتمون بدراسة علوم الشرق من الأوروبيين إلى أهمية إخراج بعض كتب تراث المسلمين، وتحقيقها، خصوصاً أنه كان لبني جلدتهم من الأوروبيين، منذ القرن الخامس عشر الميلادي تجارب أولية في إحياء النصوص اليونانية واللاتينية، إلا أن إخراجهم لتلك النصوص كان يقتصر على مجرد طبعها، دون تحقيق نصوصها، والتثبت منها بمقارنة أصولها، وكذلك كانوا لا يحفلون إلا بإصلاح القليل من الأخطاء، ولم يكن لهم منهج مُتَّبَع، ولا قواعد ضابطة لهذا العمل، ولكنها كانت بداية طوّرتها الأيام، حتى اكتمل نضجها مع منتصف القرن التاسع عشر، عندما وضع المستشرقون ضوابط علمية لنقد

النصوص، ونشرها، وخرجوا على الناس حينها بطبعات جيّدة متقَنة، ومحققة[1] تحقيقاً علمياً، يتّسم بالدقة والأمانة، حيث وضعوا أصول النصِّ كما هي بين يدي القارئ، ووقَفُوه على الفروق بين النسخ، مع العناية بضبط الكلمات، ووضع الفهارس، ووصف الأصول التي يطبعون عنها وصفاً جيداً، يجعل القارئ على بصيرة من أمرها، صحةً أو خللاً، فنشروا على هذا المنهاج العديد من أمهات كتب اللغة والأدب، والعلوم الإسلامية، مثل: تفسير البيضاوي، والكامل للمبرد في ليبزج عام ١٨٦٤م، وكتاب سيبويه في باريس عام ١٨٨١م، وسيرة ابن هشام في ليبزج عام ١٨٩٩م، ونقائض جرير والفرزدق في ليدن عام ١٩٠٥م، وديوان الأعشى في لندن عام ١٩٢٨م... إلى غير ذلك[2].

وليس كل ما أخرجه المستشرقون هو من التحقيق الجيد، بل اجتمع في عملهم الغثُّ والسَّمين، ولكن الغالب على كتبهم التي حُقّقت بعد منتصف القرن التاسع عشر الجودة، والإتقان، ولا يعني هذا أن فنَّ تصحيح النصوص وقواعد تحقيقها هو من ابتكار الأوروبيين، واختراعهم، بل فنّ التحقيق والتّصحيح والضّبط، عرفه المسلمون منذ فجرهم الأول، بل عليه يقوم عمود نصوصهم في الكتاب والسنّة، ابتداء بمعارضة رسول الله ﷺ كتاب الله عزّ وجل على جبريل، عليه السلام، ثم بما وضعه علماء المسلمين من مؤلفات في علوم الحديث دراية، لضبط هذه القواعد.

أما فضل المستشرقين في هذا الميدان - والحق يقال - فهو تنبيه المسلمين إلى أهمية إخراج كتب تراثهم، التي كانوا عنها في غفلة، وتقديم القواعد، والضوابط اللازمة لذلك الإخراج، ممهّدة، ومطبقة فيما حقّقوه من كتب في تلك الفترة المبكرة من ظهور التحقيق في العصر الحديث، وما علم المسلمون أن هذه القواعد والضوابط مسطورة ومقنّنة في كتب تراثهم

---

(١) انظر أصول نقد النصوص ونشر الكتب ص ١١، ومقدمة الشيخ أحمد شاكر على سنن الترمذي ١/ ١٧.

(٢) انظر مناهج تحقيق التراث ص ٥٨، وتحقيق التراث ص ١١.

الدّفين، وما أن انتبهوا إلى ذلك، وأدركوا أهميته حتى وصلوا ما انقطع من أسباب نهضتهم، حيث بدأ الاهتمام بإحياء الكتب القديمة وتحقيقها.

حركة إحياء الكتب في الهند[1]:

كانت الهند أسبق إلى حركة إحياء الكتب القديمة من غيرها، فقد أنشئت المطبعة العربية في بعض المدن الهندية، مثل: كلكوتا، وبمبامي في أواخر القرن الثامن عشر ١٧٩٦م، وصدر عنها كثير من الكتب الإسلامية، والعربية، مثل: (تفسير الجلالين) و (التاريخ الصغير) للبخاري، و(القاموس المحيط) للفيروزآبادي، و(الإتقان) للسّيوطي و(الإصابة) لابن حجر، وغير ذلك.

وساعد على نشاط هذه الحركة، اتصال أهل تلك البلاد بالجمعيات الاستشراقية التي تُعنى بالتراث العربي.

وفي أوائل القرن العشرين ازدهرت حركة إحياء التراث الإسلامي في الهند، وذلك بما أخرجته تباعاً دائرة المعارف العثمانية، في حيدر آباد الدُّكُن، من نفائس كتب التراث في علم التفسير، والحديث، والرجال، والتاريخ، واللغة، والأدب، مثل: (لسان الميزان) لابن حجر عام ١٣٠٠هـ. و(الكُني والأسماء) للدُّولابي عام ١٣٢٢ هـ.، و(تهذيب التهذيب) لابن حجر عام ١٣٢٧هـ.، و(تفسير الكشاف)، و(السُّنن الكبرى) للبيهقي عام ١٣٤٤هـ.، و(التاريخ الكبير) للبخاري، و(الأنساب) لابن السمعاني، و«الكفاية» للخطيب البغدادي عام ١٣٥٧هـ، و«الجرح والتعديل» لابن ابي حاتم عام ١٣٦١هـ.، إلى غير ذلك من نفائس الكتب، وهي كثيرة.

وكان يشرف على إخراج هذه الكنوز علماء أهل كفاية ودراية، مَهَرُوا في فنِّ التّحقيق، ودُرِّبوا فيه، وشهد لهم الكافة في عملهم بالدّقة، والإتقان، وكان شعارهم في عملهم الاحتساب والإخلاص، حتى إن أحدهم ليحقّق

---

(١) انظر تحقيق التراث تاريخاً ومنهجاً، مقال د. محمد طه الحاجري، مجلة عالم الفكر مايو- يونيو ١٩٧٧م.

الكتاب ذا المجلدات الضخمة، ولا تجد له اسماً على جِلْدَتِه.

ومن هؤلاء أبو الحسن الأمرُوهي المولوي، وأحمد الله النَّدوَي، والمولوي طه، وهاشم النّدوي، الذين اشتركوا في تحقيق (السنن الكبرى) للبيهقي، وعبدالرحمٰن بن يحيى المُعلِّمي محقق كتاب (الإكمال) لابن ماكولا، و(الأنساب) لابن السمعاني، وهو ممن اشترك في كتاب (الجرح والتعديل) لابن أبي حاتم، وأبو بكر بن عبدالرحمٰن المولوي الذي أخرج (تهذيب التهذيب) لابن حجر، وغيرهم كثير.

حركة إحياء الكتب في مصر[1]:

أما في مصر فقد بدأت حَرَكَةُ إحياء الكتب مع إنشاء المطبعة الأميرية، مطبعة بولاق عام ١٨٢١م.

وكانت بدايتها الأولى متعثّرة كمّاً وكيفاً، فمن حيث الكم، كان عدد الكتب التي تصدر عنها قليلاً، مقتصراً على بعض المقرّرات الدّراسية بجامعة الأزهر، ومن حيث الكَيْفِ لم يكن فيما تخرجه من كتب معنى التحقيق العلمي، الذي يمتاز بالرجوع إلى أصل المخطوط، وإثبات الفروق، وما إلى ذلك، ولكن مع أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، نشطت حركة إحياء الكتب، وتمَّ إخراج العديد من الكتب على نحو جيد، وطُبعت بمطبعة بولاق كثير من كتب الأمهات، مثل: (صحيح البخاري)، وشرحه (فتح الباري) للحافظ ابن حجر، و(الصِّحاح) للجوهري، و(الأغاني) لأبي الفَرَج الأصفهاني، و(لسان العرب) لابن منظور، و(التفسير الكبير) للرازي، و(المخصَّص) لابن سِيدَه.

وكان يشرف على إخراج الكتب وتصحيحها في مطبعة بولاق في ذلك الوقت، جِلّة من العلماء المتقنين، ذوي كفاية عالية، بَرعوا في عملهم وحذقوه، منهم الشيخ نصر الهوريني (ت ١٨٧٤م.) شارح ديباجة (القاموس

(١) انظر المرجع السابق، وتاريخ الكتاب الإسلامي ص ٢٧٧.

المحيط) للفيروزآبادي، وكان يشغل منصب رئاسة التصحيح بالمطبعة، والشيخ محمد محمود بن أحمد التُّركزي الشنَّقيطي (ت ١٩٠٤م) علاّمة عصره، في اللغة والأدب، اشتهر والده بالتلاميد (تصحيف التلاميذ)، فعرف بابن التلاميد، وقد أُسند إليه تصحيح كتاب (المخصَّص) لأبي الحسن علي بن سِيدَه الأندلسي، وتصحيح (الأغاني)، وقد طبع التصحيح الأخير مستقلاً، واشترك معه في تصحيح (المخصَّص) الشيخ عبدالغني محمود، من علماء الأزهر، وكان ذلك بإشراف الشيخ محمد عبده.

ومنهم الشيخ محمد الحسيني الذي أشرف على تصحيح (لسان العرب) لابن منظور. وكان من المصححين المُجيدِينَ في مطبعة بولاق أيضاً الشيخ قُطَّة العدوى (محمد بن عبدالرحمٰن ت ١٨٦٤م) والشيخ طه محمود، والشيخ محمد عبدالرسول وكانوا يسمون عملهم هذا تصحيحاً، أو نشراً.

وكان هذا العمل يتمثل في تقويم النصِّ والإطمئنان إلى صحته، ومقابلته على بعض أصوله، دون تقصِّي أصوله ووصفها، أو الاشارة إلى أسمائها، ومكان وجودها، في الحواشي، أو المقدمات، ولم تظهر كلمة تحقيق إلاّ على يد الجيل الذي كان يتقدمه أحمد زكي باشا (ت ١٩٣٤م) الذي قام بتحقيق كتاب (الأصنام) و(أنساب الخيل) لابن الكلبي، طبعة بولاق عام ١٩١٤م، وكتاب (التَّاج) للجاحظ.

ويُعَدُّ أحمد زكي رائد فنِّ التحقيق الحديث، حيث بدأ التحقيق معه في المشرق يأخذ نهجاً جديداً، على النّمط الذي عرفه به المتقنون من المستشرقين[1]، ولم يعد يقتصر على تصحيح النصِّ ومقابلته على بعض مخطوطاته، وإنما صار أوعب من ذلك، وأكثر تدقيقاً، بحيث يشمل مقدمة لدراسة الكتاب، ووصف مخطوطاته وصفاً، يبين قيمة كل منها، والتعريف بمؤلفه، وآثاره العلمية، كما أنه يشتمل على تعليقات في حواشي الكتب، تهتم بإثبات الفروق بين النسخ، والرموز إلى الأصول التي وردت فيها، هذا

---

(١) انظر تحقيق التراث العربي ص ١٢٤.

بالإضافة إلى التعليقات اللغوية، والتصحيحية النافعة على متن الكتاب، كما أن وضع الفهارس الجيدة الشاملة، التي تسهِّل الاستفادة من الكتاب ـ صار من أهم أعمال التحقيق.

ثم ظهر في مصر جيل آخر، جيل الشيخ أحمد شاكر، ومحب الدين الخطيب، ومصطفى السَّقا، وإبراهيم الأبياري، وعبدالسلام هارون، الذي أثرى المكتبة العربية بما قدمه من الكتب المحققة تحقيقاً جيداً، أفادت فنَ التحقيق، وحدَّدت مناهجه ومعالمه، فبدأت الأبحاث والمقالات، ثم الكتب تخرج تباعاً مقنِّنة فنّ التحقيق، ومسجِّلة لتجارب المحققين، حتى أصبح الطريق فيه ممهداً، واضح المعالم، ولم يَعُدْ لدعوى أنه من ابتكار المستشرقين، وصنعهم نصيب من الصحة، وذلك بما أثبتَتْه الدراسات الحديثة، ولا تزال تُؤكِّدُه يوماً بعد يوم بالشواهد والبراهين من أن علم التحقيق قديم في مصادر المسلمين الأولى، وعلى الأخص فيما كتبه علماء الحديث، وما امتازوا به في باب ضبط الرواية وطرق تحمّل العلم، ونقله.